المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: استخدام طريقة التحليل التركيبي (المورفولوجي) في التوقع السياسي دراسة في خيارات السياسة الامريكية تجاه العراق
اسم الكاتب: د. عماد مؤيد جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2049
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 11:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استخدام طريقة التحليل التركيبي (المورفولوجي) في التوقع السياسي

دراسة في خيارات السياسة الامريكية تجاه العراق

الدكتور

عماد مؤيد

جاسم(*)

المقدمة

يمثل التوقع السياسي الغاية النهائية من دراسة الظواهر السياسية بطريقة منهجية منظمة، ففضلا عن عملية الوصف والتحليل بهدف اكتشاف مسببات الظاهرة والعوامل أو (المتغيرات – Variables) التي تتحكم بها، يكون التوقع، وفي بعض الاحيان تستخدم مفردة التنبؤ، بمثابة المرحلة النهائية في دراسة الظاهرة، إذ يراد به رسم صور إحتمالية للمسارات التي ستتخذها هذه الظاهرة في المستقبل القريب أو المتوسط وحتى البعيد إعتمادا على المتغيرات التي تؤثر بها وتحدد إتجاه حركتها، ولعل التوقع بغض النظر عن مضمونه سواء كان سياسيا أو إجتماعيا أو عسكريا تتبدى أهميته في أن الغاية ليست من دراسة الظاهرة فحسب بل لابد من معرفة ما ستؤول اليه في المستقبل من أجل الاستعداد لها بالقدر الكافي الذي يتيح الإفادة من الفرص التي تنطوي عليها أو تجنب الكوابح والقيود التي ستفرزها، وهذا هو المبدأ الأساس من دراسة المستقبل من أجل تجنب الأسوأ أو إستثمار الأفضل في الغد القريب.

إشكالية البحث.

من خلال ما تقدم أعلاه فأن الغاية من هذا البحث هو تبيان كيفية إجراء التوقع لبعض الوقائع السياسية من خلال تجربة عملية إتخذت من السياسة الأميركية تجاه العراق كإنموذج تطبيقي لدالة التوقع خصوصا مع توقيع الإتفاقية الأمنية المشتركة ما بين الجانبين، وعليه سعى البحث إلى تحليل وإدراك ماهية السيناريوهات المستقبلية التي كانت حاضرة أمام صانع القرار الأميركي في تحديد خيارات السياسة الخارجية لبلده تجاه العراق من خلال المفاضلة فيما بينها مع الإشارة الى طبيعة ونوعية المتغيرات التي أثرت في كل سيناريو، بحيث أن فرضية البحث تتمثل في " أن ثمة العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية هي التي

(*)قسم العلوم السياسية– كلية الحقوق– جامعة ديالى.

تفرض تأثيرها على استراتيجية كل بلد وتحدد خياراته الخارجية، وأنه يمكن من خلال دراسة العلاقة ما بين هذه المتغيرات وتقاطعها فيما بينها وفق طريقة التحليل التركيبي (المورفولوجي) من التوقع بما ستؤول اليه هذه الخيارات".

هيكلية البحث.

إنقسم هذا البحث الى مقدمة وثلاث مباحث تناول المبحث الأول التعريف بطريقة التحليل التركيبي (المورفولوجي)، فيما تناول المبحث الثاني تحليل للسياسة الأميركية تجاه العراق مع بداية إحتلاله عام ، وتطرق المبحث الثالث الى دراسة خيارات السياسة الأميركية تجاه العراق وفق طريقة التوقع التي تم الإشارة إليها، أما الخاتمة فإحتوت في طياتها على خلاصة تنفيذية (Excutive Summary) لأهم الأفكار الواردة في متن هذا البحث.

المبحث الأول: طريقة التحليل التركيبي (المورفولوجي) والمفاهيم ذات الدلالات المستقبلية.

. . علم المستقبل والمصطلحات ذات الصلة.

بدون الدخول في التفاصيل المعمقة حول ما إذا كانت دراسة المستقبل تعد علماً أم لا من زاوية مضمون العلم والأدوات التي يستخدمها، نكتفي بالإشارة إلى أن حقل الإهتمام بدراسة المستقبل قد إكتسب زخماً غير عادي منذ النصف الثاني من قرن العشرين مع تزايد المشكلات التي يفرزها العصر الحديث وبعض مخاطر التطور وسلبياته على المجتمع والفرد معاً بحيث أضحت المؤسسات الرسمية في العديد من دول العالم المتقدم تولي دراسة السنوات القادمة بما تحمله من فرص ومخاطر إهتماما إستثنائيا بهدف تنمية المقدرات والإمكانات لتلبية الحاجات والإستعداد الكافي لها، وعليه أخذ العالم يشهد تداول العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات الدلالات المستقبلية مثل (التوقع، الإستشراف والتنبؤ) وهو ما يستلزم منا الإشارة إلى ما ينطوي عليه كل مفهوم من معنى .

وإبتداءا ينبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة مفادها أن التطور المعرفي في دراسة المستقبل انعكس على استخدام المصطلحات بدقة، فالملاحظ أن كل حقبة زمنية برز فيها الاهتمام بمعرفة المستقبل شهدت أيضا ذيوع مصطلح محدد يستخدم للدلالة على هذا الاهتمام، حتى أصبح لدينا الكثير من المفاهيم اللغوية التي تخص دراسة المستقبل والتي تبدو متقاربة في معناها. فسابقا وعندما كان التنجيم والرجم بالغيب هو الأساس في استطلاع الزمن القادم، كان المصطلح المستخدم آنذاك هو (التنبؤ – Forecasting) (العرافة – Prognosis) والسبب يكمن في أن المفهوم السائد آنذاك عن المستقبل هو النظر إلى الزمن القادم في أنه شيئا محددا سلفا ولا يمكن تغييره مطلقا وكل ما بوسع الإنسان فعله هو معرفة

ما سيحدث وليس تغييره، لذا كان استخدام مصطلح (التنبؤ) بمثابة إشارة إلى الكشف المبكر عن شيء محدد سلفا.

فضلا عن ذلك، بدأت تستخدم مصطلحات أخرى مقاربة (للتنبؤ) مثل (التخمين- Conjecture) وهذا المصطلح يستخدم في الدراسات الفرنسية فضلا عن استخدامه لمصطلح (prospective) والذي يعني (التوقع) كونه مشتق من الفعل (يتوقع- Prospect)، وعلى الرغم من أن مصطلح (التنبؤ) بقي يستخدم حتى في القرن العشرين إلا أن هذا لم يمنع ظهور مفاهيم أخرى أكثر حداثة تنسجم وحالة التغيير في الرؤى والأفكار وخصوصا عندما أخذت الدراسات الاجتماعية والفلسفية ولاسيما الأميركية منها مثل إسهامات (ديوي- Dewy) بالتركيز على قدرة الإنسان في تغيير قدره أو بمعنى آخر عد المستقبل شيء غير محدد مسبقا، بل وقف على قراراتنا التي نتخذها بأنفسنا، وعليه بمقدور الإنسان أن يصنع قدره ومستقبله من خلال طبيعة ونوعية القرارات التي يتخذها [0].

لهذا بدأ البعض بالحديث عن وجود المستقبلات المتعددة أو البديلة وعدم النظر إلى المستقبل كأنه معطى كامن في صورة واحدة وكل ما علينا فعله الكشف عن هذه الصورة المبهمة، بل إن المستقبل كامن في صور محتملة عدة وكل صورة تمثل مستقبلا بديلا عن الآخر، لهذا بدأ المختصون باستخدام مصطلح جديد وأكثر وضوحا فيما يتعلق بدراسة المستقبل وهو (Prediction) ويقابله في العربية (الاستشراف الاستشفاف)، ويعني محاولة استخلاص صورة عن المستقبل من مجموعة صور محتملة أو هو ترجيح صور عدة تتساوى وتتقارب في قوتها الاحتمالية على الحدوث، كما يستخدم البعض مصطلح (التقدير- Estimation) الذي ارتبط أساسا بالدراسات الاقتصادية لأن التقدير هو الاعتماد على بيانات الماضي الخاصة بقضية معينة من أجل إطلاق توقع نسبي لبيانات المستقبل للقضية نفسها، فعلماء الاقتصاد على سبيل المثال يعتمدون على البيانات الخاصة بالدخل القومي لدولة ما خلال السنوات العشر الماضية لتقدير حجم الدخل القومي خلال السنتين القادمتين.

ولكن على الرغم من هذا التنوع في المصطلحات، مازال الكثير يستخدم مصطلح (التنبؤ) أو مصطلح آخر قريب منه هو (Foretelling) الذي يعني باللغة العربية (التكهن) أو بشكل أكثر وضوحا (إخبار النبوءة) للدلالة على علم المستقبل، فضلا عن ذلك، يستخدم البعض مصطلح (Insight) وهو (إعمال البصيرة)، كما يتم استخدام مصطلح (Anticipation) بمعنى (التوقع) (الحدس)، إلا أن أكثر المصطلحات قبولا هو

[1] - Bell, W., A community of futurists and the state of the futures field, Futures, Vol (34), No - 4, 2002, p 134.

(Prediction) الذي يعني كما سبق أن اشرنا الاستشراف أو التوقع المبني على وضع صور احتمالية عدة( ) .

وعليه فان دراسة المستقبل لا تدعي معرفة الغيب أصلا إنما هي دراسات لأحداث احتمالية من الممكن أن تقع في الزمن القادم طبقا للتغير الحاصل في الشروط الأولية المسببة لتلك الأحداث ولا يمكن للدراسات المستقبلية أن تقطع بشكل دقيق وحتمي ما يمكن أن يحصل في الزمن القادم مثلما يفعل أصحاب التنجيم والكهان الذين كانوا يدعون المعرفة المسبقة للأحداث بشكل قطعي ويقدمون رؤاهم على هيئة صورة واحدة وليست صور احتمالية متعددة كما هو الحال مع الدراسات المستقبلية التي تقوم على ما يعرف بالسيناريوهات .

). طريقة التحليل التركيبي (المورفولوجي): المعنى والإجراءات القياسية.

يمكن تعريف التحليل التركيبي (المورفولوجي) على أنه طريقة ومنهج للتحليل غير الكمي يقوم على أساس تنظيم وتجميع فرضيات المجموعة الكلية للمؤشرات (Parameters) أو المتغيرات المتضمنة في مشكلة أو قضية ما، وبكلمة أخرى هو منهج عام للنمذجة غير القياسية يقوم على استخدام اللغة الطبيعية والمفاهيم، ومثلما يستخدم في الدراسات المستقبلية كذلك يستخدم في تحليل خيارات السياسة العامة وبنائها وصنع القرار الاستراتيجي( ) .

وتم ابتكار هذا المنهج من لدن عالم الفلك الرياضي الأميركي (فريتز زويكي– Zwicky) الذي بدأ أول الأمر بتطبيقه على الكيفية التي تتحرك بها الأجسام الفيزيائية، كما استخدمه لتطوير انظمة الدفع الصاروخية منذ عام (1946)، أما المقصود بكلمة التحليل (المورفولوجي) فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Morph) التي تعني التركيب أو الشكل الكلي لهيئة أو نظام ما بما يتضمنه هذا التركيب من ابراز مكوناته كلها التي تعد الأجزاء أو العناصر المكونة له ( )، كأن يكون الشكل الكلي لنظام العلاقات التجارية بين دولتين بما يتضمنه ذلك الشكل من تحديد تراكيب النظام الكلية مثل الأطراف المعنية، طبيعة ونوعية التجارة القائمة، حجم التجارة الكلية بينهما، الاتفاقات أو المعاهدات التي تنظم سير هذه التجارة فهو باختصار وصف كامل قدر المستطاع للتراكيب الفرعية كلها التي تمثل النظام ككل، أما فيما يتعلق باستخدام التحليل المورفولوجي في تحليل السياسة وصنع القرار والاستشراف فهو يعني الطريقة التي يتم بها ابراز الأجزاء كافة المكونة لنظام ما والتي تعني (المتغيرات) أو ما تعرف أيضا بالمؤشرات، مع جدولة الاشكال المحتملة لكل متغير والتي تعني (الفرضيات)

---

[2] - Dator, Jim, The Futures of Futures Studies: A View from Hawaii, Futures, Vol (18), No-3, 1986, p 440.

[3] - Ritchey, Tom, Analysis and Synthesis - On Scientific Method based on a Study by Bernhard Riemann, Systems Research, No 8, Vol (4),1991, pp 21- 25.

[4] - Zwicky, F. & Wilson A. (eds.), New Methods of Thought and Procedure: Contributions to the Symposium on Methodologies, Springer, Berlin, 1967.

التراكيب (Compositions)، ونعني بهذه الفرضيات ما يمكن أن يكون عليه المتغير في زمن ما أو مكان ما، فمثلا لو تناولنا متغير الطاقة الذي هو أحد مكونات النظام الاقتصادي لأية دولة يمكن لهذا المتغير في المستقبل أن يتضمن فرضيات عدة مثل (طاقة وفيرة، طاقة متوسطة، طاقة قليلة) أو أن يتم التعبير عن هذه الفرضيات بنسب معينة كأن تكون (طاقة قادرة على أن تسد حاجة 65 % من مجموع الطلب الكلي لها).

ان الغرض من هذا التحليل أو التفصيل التركيبي لمكونات النظام هو من أجل تحديد البدائل الممكنة في صنع السيناريوهات أو اتخاذ القرار، إذ يتم بناء هذه السيناريوهات من خلال التأكد من مدى التوافق الموجود بين الفرضيات في كل متغير، فمثلا قد لا تتوافق فرضية (طاقة وفيرة) مع الفرضية المشتقة من متغير آخر وهو (مستوى انتاج الطاقة) التي تقول أن (مستوى الانتاج سيكون ضعيفا)، وعليه سيتم غض النظر عن احدى الفرضيات من أجل المحافظة على الاتساق والانتظام في وصف السيناريو، إذ تتطلب عملية وصف مستقبل أية ظاهرة أو قضية قدرا معقولا من الاتساق بين المكونات التركيبية المختلفة لأجزاء الموضوع المقصود.

وبقدر تعلق الأمر بعلاقة منهج التحليل المورفولجي بباقي مناهج الدراسات المستقبلية من حيث المجموعة التي ينتمي اليها، يمكن ادراج هذا المنهج ضمن مجموعة المناهج النظمية على اعتبار أن طريقته تقوم على مبدأ ايضاح العناصر المكونة للنظام كلها الذي يتناوله بالدراسة والتحليل، فضلا عن تركيزه على التفاعل القائم بين هذه الأجزاء، كما يمكن ادراجه ضمن مجموعة المسح واستقصاء الاراء هذا في حال فضل الباحث الأخذ بآراء الخبراء والمتخصصين حول الاحتمالات الممكنة لتطور كل متغير، وهذا اسلوب يستعين به الكثير من الباحثين إذ يفضلوا أخذ آراء الخبراء سواء في تصنيف فرضيات كل متغير، أو في تحديد أي الفرضيات أوفر حظا من غيرها في أن تكون حاضرة في المستقبل هذا في حالة استخدامه في عملية الاستشراف، أما في عملية التخطيط وصنع السياسة فيتم الأخذ باراء الخبراء من أجل توضيح أي الفرضيات ينبغي أن يعول عليها في كل متغير من زاوية القدرة على خدمة الهدف المقصود والتي ينبغي أن تتوائم مع الفرضيات في باقي المتغيرات [5] .

واستخدم التحليل (المورفولوجي) منذ ظهوره في العديد من مجالات التخطيط والتحليل السياسي، كون طريقته أو بالأحرى تقنيته لم تظل ساكنة إنما شهدت قدرا من التغيير

---

[5] - Zwicky, F., Discovery, Invention, Research - Through the Morphological Approach, The Macmillan Company, Toronto, 1969.
- Ritchey, T., Scenario Development and Risk Management Using Morphological Field Analysis: Research in Progress, Proceedings of the 5th European Conference on Information Systems, Volume III, 1997, pp. 1053-1059.

وخصوصا مع التقدم التقني الحاصل في مجال الحاسبات، وكان هدف هذا التغيير جعل المنهج أكثر سهولة في التعامل وأكثر ثقة فيما يتعلق بالنتائج التي يعرضها .

أول خطوة في التحليل (المورفولوجي) تتمثل في بناء ما يسمى بالجدول التركيبي الذي يتضمن التحديد الوصفي لمتغيرات النظام جميعها، وتعني هذه الخطوة أن يعمل الباحث على تحديد ماهية المتغيرات الكلية أو المؤثرة في سلوك النظام، فمثلا لو تناولنا مثالا حقيقيا ونعني بذلك الدراسة المستقبلية التي أنجزتها وحدة دراسات التطلع للأمام (Forward Studies Unit) التابعة للمفوضية الأوروبية عام (1999) حول مستقبل أوروبا حتى عام (2010) سنجد أنه تم ادراج عدد من العناصر التي تمثل متغيرات النظام مثل (العولمة، الاقتصاد، العلاقات الدولية، ثورة المعلومات والتكنولوجيا، نظام الحكم والقوى الثقافية)) وضمن كل متغير منها تم إدراج الفرضيات التي تمثل الأشكال الكلية، أو بمعنى آخر تم إدراج الأشكال كافة التي من الممكن وليس من المحتمل أن يرسو عليها المتغير في تطوره العام، فمثلا فيما يتعلق بمتغير التكنولوجيا الذي تضمن أيضا عنصر العمل تم إدراج خمس فرضيات تمثل الأشكال التي من الممكن أن يبرزها هذا المتغير في المستقبل . وهذه الفرضيات المبينة في الجدول رقم (() تمثل أيضا السيناريوهات الخمسة فيما يتعلق بمتغير التكنولوجيا إذ يحمل كل سيناريو أسما معينا، علما أنه في كل متغير من متغيرات الدراسة المشار اليها سابقا تم تدوين الفرضيات كلها التي يمكن أن يتخذها هذا المتغير وبالطريقة نفسها .

اسم السيناريو (الفرضيات)	وصف الفرضية
أسواق منتصرة Triumph Markets	ثورة صناعية ثالثة يرافقها انفجار في العمل الحر وشيوع الأنموذج الأميركي في ادارة الأعمال والابداع التقني وتنظيم المؤسسات مع تعاظم دور رجال الأعمال (Entrepreneurs) في المجالات الاقتصادية الجديدة بشكل أكبر من السابق في ادارة عجلة الاقتصاد الجديد.
الأزهار المائة The One Hundred Flowers	اتجاه متباطئ للنمو مع كثرة استغلال أنماط معينة من التقنية مثل الاحيائية التي ستواجه في المستقبل معارضة شعبية، انفجار لعمليات الشخص الواحد (One Person) في الشركات والأعمال الخاصة والتي تكون بالضد من العمليات التشاركية في الادارة والتخطيط.
مسؤوليات تشاركية Shared Responsibilities	ثورة صناعية ثالثة يتم الترويج لها بواسطة السياسات المخصصة لاعادة توجيه التكنولوجيا حيال المستخدمين لها (العامة والشركات الخاصة) وبروز أنموذج المشاركة الواسعة في الادارة أو ما يسمى بحاملي الحصص (Stakeholders) وشيوع منطق الربح للجميع (Win-Win).
المجتمعات المبدعة Creative Societies	اتجاه متباطئ للنمو،وجود حافز سياسي قوي لتطوير التكنولوجيا الخضراء وتدريب مكثف للتقنيين على كيفية استغلالها، تراجع الاستثمارات في التقنية الأحيائية نتيجة فقدان الثقة في نتائجها واعادة تنظيم المشاريع التجارية بالشكل الذي يخدم التوزيع العادل للثروات بقدر المستطاع تحقيقا لمبدأ التشاركية الديمقراطية.
الأحياء العاصفة Turbulent Neighborhoods	اتجاه شديد لتباطؤ النمو الاقتصادي، تضرر أوروبي متزايد في المجال التجاري نتيجة المنافسة العالمية وخصوصا في قطاعات عالية التقنية، تدخل سياسي حكومي لاعادة توجيه وتنظيم المشاريع التجارية والصناعية الكبرى.

الجدول رقم (() الجدول التركيبي الخاص بمتغير التكنولوجيا والعمل في دراسة (أوروبا – 2010) [0]. وكما هو مبين في الشكل السابق، إن كل متغير يتضمن مجموعة من الفرضيات التي تعكس الأشكال التي يمكن أن يبلغها في تطوره نحو المستقبل، فمتغير التكنولوجيا كما هو واضح يمكن أن يكون في واحد من هذه الأشكال وليس أكثر من ذلك، وهذا ما ينبغي الانتباه اليه عند صياغة الفرضيات إذ يشترط أن تتمتع بقدر من الاستقلالية عن بعضها أي أن تمتلك كل فرضية مجموعة خصائص وسمات تعبر عن الاحاطة الكلية بوضع ممكن التي لا ينبغي أن تندمج مع فرضية أخرى، لأنه في عملية اختيار وتنظيم السيناريوهات يجب اختيار فرضية واحدة من كل متغير بمعنى أن ليس بالامكان الجمع بين فرضيتي (الأسواق المنتصرة والأحياء العاصفة) في سيناريو واحد لأن من غير المعقول أن يتضمن متغير التكنولوجيا والعمل شكلين متناقضين في زمن واحد ومكان واحد.

وبعد أن يتم الانتهاء من ادراج الفرضيات الخاصة بكل متغير في الدراسة يكون لدينا عندئذ جدول متكامل يعرف بالجدول التركيبي الذي يتضمن التركيب الممكن لأجزاء النظام كله، فعندما أجرى خبير الدراسات المستقبلية الفرنسي (مايكل غوديت) دراسته عام (1994) (السيناريوهات العالمية: السياق الجيوبولتيكي والاقتصادي في العام 2000)، التي مولها ورعاها مركز بحوث صناعة الحاسوب الأوروبي (ECRC)، والتي استخدم فيها التحليل المورفولوجي تم أولا تحديد ماهية المتغيرات الداخلة في الدراسة، وتم الاتفاق بين الخبراء على سبعة متغيرات وكما مبين في الجدول رقم (() وهي [0]:

). الاتجاهات الديموغرافية في البلدان الغربية.
.. السياق الجيوبولتيكي والجغرافي.
.. دور أوروبا الشرقية.
. التكامل الأوروبي.
. شروط التجارة والمنافسة.
.. عولمة الاقتصاد.
.. النسبة السنوية للنمو في الـ(GNP).

---

[6] – **الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر التالي:**

Gilles, Bertand (coord), Scenarios Europe 2010 – Five Possible Futures for Europe – Working Paper, European Commission Forward Studies Unit, July 1999.

[7] **- Godet, Michel, Pierre Chapuy and Gbrard Comyn, global Scenarios: Geopolitical and economic context to the year 2000, Futures, Vol (26), No (3), 1994, p 282.**

ويمثل الـ رقم ( ) الجدول التركيبي لدراسة السيناريوهات العالمية وفق طريقة التحليل (المورفولوجي) إذ تم تضمين متغيرات الدراسة مع الفرضيات الممكنة والمحتملة لكل متغير .

المتغير ورمزه	الفرضيات الكلية الممكنة لكل متغير في الدراسة		
A الديموغرافيا في البلدان الغربية	A 1	A 2	A 3
	شيخوخة السكان، بروز سيطرة المهاجرين، النزاعات العرقية.	تدفق الهجرة من الشرق والجنوب نحو الغرب وبروز مشاكل الاندماج.	زيادة سكانية جديدة في البلدان الغربية مع مستوى مقبول من الهجرة.
B السياق الجيوبولتيكي والجغرافي	B 1	B 2	B 3
	توترات وصراعات، عدم وجود تنظيم لحالة الاعتماد المتبادل.	صراعات محدودة في بلدان الشرق والجنوب، عدم تأكد في البلدان الغربية.	نظام عالمي جديد لعالم متعدد الأقطاب تسوده الاعتمادية المتبادلة.
C دور أوروبا الشرقية	C 1	C 2	C 3
	غياب الاندماج، حروب أقليمية، لاجئين.	تطور غير متكافئ، توترات اجتماعية وإقليمية.	تقارب اقتصادي، اندماج بين البلدان (الشرق والغرب).
D التكامل الأوروبي	D 1	D 2	D 3
	فشل أوروبا الـ12 وعودة إلى أوروبا المصغرة.	استقرار أوروبا الـ12 مع تكامل الأسواق فقط.	تكامل سياسي بين الأعضاء الـ12 وتوسع نحو أعضاء جدد.
E شروط التجارة والمنافسة	E 1	E 2	E 3
	نهاية (ة الـGATT).	الحمائية الإقليمية (حواجز حول الإقليم وتجارة حرة ضمن بلدانه فقط).	توسع الـ(GATT) عالمياً وبروز تجارة حرة ومنافسة شديدة بين الشركات.
F عولمة الاقتصاد	F 1	F 2	F 3
	عولمة مخفضة (Reduced).	عولمة قطاعات معينة ومحدودة.	عولمة مركزة تشمل الأنماط الاقتصادية الكلية.
G نمو الـGNP السنوي	G 1	G 2	G 3
	كساد: أقل من 0.5 %	نمو منخفض مع تقلبات: 1.5 %	اتجاه متوسط مبني على نمو بحدود: 2.5 %
			G 4
			نمو قوي: 3 %

الجدول رقم ( ) الجدول التركيبي لدراسة (السيناريوهات العالمية) [0]

وكما هو مبين في الجدول السابق، تضمن كل متغير عدد) من الفرضيات تراوحت بين (3-4)، ولو أردنا معرفة عدد السيناريوهات الكلية التي يمكن استخلاصها من خلال هذا الجدول سنجد إنها تساوي حاصل ضرب (عدد فرضيات كل متغير في عدد فرضيات المتغير الثاني وهكذا) بحيث نحصل على العدد الكلي للسيناريوهات . وفي دراسة (غوديت) يكون عدد الفرضيات بالصيغة الآتية: 3 × 3 × 3 × 3 × 3 × 4 = 2916 وهو العدد الكلي للسيناريوهات، ولو أردنا تشكيل أي سيناريو يمكن أن نأخذ فرضية واحدة لا غير من كل

[8] – **الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر السابق.**

متغير لتشكل لنا مشهدا متكاملا، وعلى وفق هذه الدراسة، استخلص (غوديت) سيناريوهات عدة هي:

- السيناريو الأسود: وهذا السيناريو يعد الأسوأ بين الجميع، إذ يضم الفرضيات الآتية (G1,F1,E1,D1,C1,B1,A1).
- السيناريو الرمادي: ويضم الفرضيات (G2,F2,E2,D2,C1,B1,A2).
- السيناريو الأزرق: ويضم الفرضيات (G3,F2,E2,D3,C2,B2,A3).
- السيناريو الوردي: ويضم الفرضيات (G4,F3,E3,D3,C3,B3.A3).

وتم اختيار هذه السيناريوهات الأربعة من مجموع (2916) سيناريو بسبب أن ليس هذه السيناريوهات جميعها ممكنة، بل الكثير منها مستحيلة لكون أن الفرضيات في كثير من المشاهد لايمكن أن تتسق مع بعض، فعلى سبيل المثال من غير الممكن أن تتوافق الفرضيات (D1,C3,B2) مع بعضها لأن من المستحيل حدوث هذه الوقائع في زمان واحد ومكان واحد.

وعلى هذا الأساس فالباحث أو الخبير يختار الفرضيات من كل متغير وبما يمكن أن تكون متسقة مع بعضها، لهذا يتم بناء ما يسمى بـ(مصفوفة الاتساق المتقاطع- Cross Consistency Matrix) التي تسمح بتحديد التوافق أو عدم التوافق بين كل زوجين من الفرضيات المدرجة، وتكون المصفوفة بالهيئة المبينة في الجدول رقم ( ).

	B 1	B 2	B 3	C C C 1 2 3	D D D 1 2 3	E E E 1 2 3	F F F 1 2 3	G G G G 1 2 3 4
A 1	×	L	M					
A 2	L	×	L					
A 3	×	M	M					
B 1 B 2 B 3								
C 1 C 2 C 3								
D 1 D 2 D 3								
E 1 E 2 E 3								
F 1 F 2 F 3								

الجدول رقم (() مصفوفة الاتساق المتقاطع لطريقة التحليل (المورفولوجي)

وكما هو مبين في الشكل السابق، يقوم الخبير أو الباحث بتحديد طبيعة الاتساق والتوافق بين كل من فرضيات المتغير الأول مع فرضيات المتغير الثاني بالتوالي، مثلا: هل هناك توافق بين (A1 B1 A1 B2 A1 B3) بحيث يتم حساب التوافق بين الفرضيات كلها على وفق هذه الطريقة ما عدا المناطق المضللة التي يتم تركها لأنه لايمكن حساب التوافق بين الفرضيات نفسها، وفي السابق كان (زويكي) يقوم بوضع علامة (×) للدلالة على غياب التوافق ويضع أحرف مثل (M,L) للدلالة على توافق ضعيف وتوافق كبير على التوالي كما مبين في الشكل السابق إذ تتم معالجة التراكيب جميعها بهذه الطريقة، وبعد الانتهاء من خطوة ملئ المصفوفة يقوم الخبير باستخراج السيناريوهات التي تتضمن فرضيات متسقة مع بعضها، ومن المؤكد أنه حتى في هذه المرحلة الأخيرة سيكون عدد السيناريوهات كبيرا نوع) ما، لهذا يقوم المختص باختيار أكثر السيناريوهات تمتعا باتساق كبير في فرضياتها [()]، وفي السنوات الأخيرة تم تطوير برامج حاسوبية خاصة تقوم بعملية حساب الاحتمالات الممكنة للتوافق بين الفرضيات المختلفة.

المبحث الثاني: رؤية في تحولات الاستراتيجية الأميركية في العراق.

من المتفق عليه لدى أغلب الباحثين في الشؤون الاستراتيجية أن الولايات المتحدة دخلت العراق بمشروع تسعى الى انجازه وصممت ونفذت لذلك استراتيجية انهاء الدولة العراقية السابقة واعادة تشكيل اخرى على انقاضها، والمشروع الأميركي في العراق الذي لا يمكن أن تتخلى عن تنفيذه على الرغم من العراقيل والعوائق التي واجهتها خلال السنوات السابقة سواء بقصد منها أو نتيجة سوء تخطيط، مر بعدة مراحل يمكن الاشارة اليها بشكل سريع [ ]:

المرحلة الأولى: تغيير النظام السياسي، وقد نجحت الولايات المتحدة بذلك في يوم) نيسان

:

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التأسيس لدولة عراقية جديدة (دولة فدرالية، تعددية، استمرارها مرتهن بالدور الأميركي في العراق)، وقد حققت الولايات المتحدة نجاحات في هذا الشأن واستطاعت تنفيذ خطوات مهمة في التأسيس لدولة عراقية الا انها تعمدت ابقائها في حالة من

---

[9] - Eriksson, Tomas and Tom Ritchey, Scenario Development and Force Requirements Using Morphological Analysis, Adapted from a Paper Presented at the Winchester International OR Conference, England 2002, pp 1-2.

[10] – خضر ع. عطوان، رؤية مستقبلية للاستراتيجية الأميركية تجاه العراق، دورية (شؤون الأوسط)، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد ( )، صيف . – . .

الوهن بحيث تبقى القوى السياسية تعلق آمالها على الوجود الأميركي لتحقيق التوازن المطلوب أو المرغوب .

المرحلة الثالثة : والتي بدأت الولايات المتحدة تشرع بها منذ فترة وهي العمل على جني عوائد التغيير السياسي في العراق عبر التدخل في بيان الاولويات التي على النظام السياسي العراقي إتباعها، وربما تعمل الولايات المتحدة من جانبها على تأهيل العراق، سياسيا واقتصاديا، للاضطلاع بوظيفة تقوم على تفكيك البنى وتغيير التوازنات الاقليمية القائمة، الا أن هذه الوظيفة – الدور تتطلب امكانات وشروط موضوعية وذاتية لم تكتمل الا بمرور فترة زمنية ليست بالقصيرة .

ولعل ما يدعم هذه الحجة أن حجم الاكلاف التي دفعتها الولايات المتحدة ماليا وبشريا تفيد ان هناك غايات ومشروع أكبر من العراق يرتهن **بالانموذج الفكري** الذي تريد واشنطن اسباغه على الشعوب الاخرى **واستراتيجي** يتعلق باحتمالات المواجهة مع قوى عالمية واقليمية مهمة **واقتصادي** يتعلق بالرغبة في التحكم بموارد الطاقة واستغلالها وكل ذلك يجعل الولايات المتحدة أكثر من مراقب في العراق، ولعل صحة هذا التحليل فيما يتعلق بغايات المشروع الأميركي تتبدى واضحة في ثنايا المقال الذي كتبته وزيرة الخارجية الاميركية السابقة (كوندوليزا رايس) مع وزير الدفاع (روبتس غيتس) بعنوان (ماالذي نحتاجه لاحقا من العراق – What we need next in Iraq) في (الواشنطن بوست) يوم) فبراير من عام) الذي وضعا فيه تصورات واضحة للمصالح الحيوية الأميركية من خلال بناء منظومة علاقة استراتيجية مع العراق( )[11].

الا أن هذه الاستراتيجية لم تكن موفقة في كل تصوراتها اذ تضاعفت التزامات وتكاليف الولايات المتحدة وطرحت داخل الادارة الأميركية وداخل الكونغرس أفكار مثل احتمال الفشل في العراق، اذ بلغت التكاليف حتى شهر أيلول من عام ما يقارب (.) مليار دولار منذ بداية الحرب (حسب دراسات الكونغرس)، ومقتل حوالي ( ) جندي وجرح ما يقارب ( ) جندي خلال المعارك فضلا عن كلف العلاج المستمر لهؤلاء، إذ قد تزيد الى رقم هائل بين ترليوني دولار وأربعة ترليونات بحساب نفقات الاعتناء بالجرحى من الجنود على مدى السنوات المقبلة ( )[12].

---

[11] - Condoleezza Rice and Robert Gates, What we need next in Iraq, Washington post, 13 February, 2008.

[12] - War at any price: the total economic costs of the war beyond the federal budget, a report by the joint economic committee, the senate council, February, 2008, p 2.

وقد أثار هذا العجز عن الامساك ببيئة سياسية منة بعد سنوات من التواجد العسكري المكثف نوع من الجدل المنصب في البحث عن الخيارات الأخرى المتاحة لاشاعة الاستقرار في العراق، وكان خيار الانسحاب مطروحا وبقوة على مستوى مؤسسات التفكير الاستراتيجي، اذ أن مؤسسة (راند) المقربة من سلاح الجو الأميركي أصدرت دراسة حملت عنوان (خيارات السياسة الأميركية للعراق –U.S Policy Options for Iraq) لم تستطع فيها الخروج عن تبني خيار الانسحاب كحل أمثل للتخلي عن الإلتزمات العسكرية والبشرية المرهقة ( ).

ولكن الشيء الأكثر وضوحا بخصوص الاستراتيجية الأميركية انها ليس جامدة بل تتغير وفق مبدأ (التكييف الاستراتيجي) اذ يعاد النظر ليس فقط في الخطط والاهداف بل تشمل عملية التكييف بمعنى التماهي مع طبيعة الظروف المتغيرة الوسائل والاليات التي يتم توظيفها من أجل الوصول الى الغايات المرغوبة، وضمن مسار التكييف الاستراتيجي الذي يراد به تلافي النتائج السلبية للسياسات السابقة، أعلنت الادارة الأميركية خطة (Surge) الطريق الجديد للامام (The New Way Forward) في) يناير من قبل الرئيس السابق (جورج بوش) في خطاب تلفزيوني، وتمحورت هذه الخطة حول زيادة عدد القوات بحدود ( ) الف جندي اضافي ينتشر أغلبهم في مناطق بغداد على الرغم من المعارضة التي تلقتها هذه الخطة سواء من قبل بعض القادة العسكريين أو من قبل اعضاء في الكونغرس ( ).

ولم تتوقف الاستراتيجية الجديدة عند الشق العسكري فحسب بل كان لها شقا سياسيا تمثل في دعوة الحكومة العراقية الى رعاية مشروع المصالحة الوطنية كجزء اساسي لاقامة الحل بين الفرقاء من خلال معالجة جملة قضايا لم تزل تثير التباعد بينهم وهي الأسس الواجب اعتمادها في توزيع الثروات النفطية وقانون اجتثاث البعث ومراجعة الدستور اضافة الى مشكلة الكيانات المنحلة، وهذه القضايا وغيرها تم تضمينها في ( ) هدف حيوي أصبحت بمثابة البرنامج السياسي الرئيس للحكومة العراقية ( )[15]وقد ربطت الادارة الأميركية ما بين موافقة الحكومة العراقية على هذه الأهداف الـ( ) التي باتت تسمى (**معايير الاداء** – Benchmarks) وما بين استمرار تلقيها للدعم السياسي لاسيما وأن الادارة الجمهورية ألزمت نفسها أمام الكونغرس بضمان تطبيق الحكومة العراقية لهذه المعايير من أجل استحصال

---

[13] - Gerard Bentham, U.S Policy Options for Iraq, the Rand Corporation, California, 2007.

[14] - Michael Duffy, The Surge at Year One, Time magazine, published in January 31, 2008.

[15] - The white house, Initial Benchmark Assessment Report, published in July 12, 2007.

موافقة الكونغرس على تمويل الاستراتيجية الجديدة في العراق، وقد أفصحت هذه الحقائق بما لايدع مجالا للشك أن الاستراتيجية الجديدة تؤمن بأن مساحة العمل تبدأ في العراق أولا، كذلك كان الدافع الأكبر لتبني استراتيجية (العمل من الداخل) هو قناعة المسؤولين الأميركيين، وبالأخص الجنرال (جورج كيسي) القائد السابق للقوات الأميركية في العراق بأن أساس الصراع في العراق سياسي بطبعه قائم بين كتل متواجدة في قمة هرم السلطة وبسبب من ضغوط الدول الاقليمية تسرب هذا الصراع من القمة الى القاعدة أي الى داخل (المكونات الاجتماعية) بحيث أضحت (صراعات القاعدة) نتيجة لتداعيات (صراعات القمة)، ولذا كان الحل اعتماد مبدأ المصالحة الوطنية من الأسفل الى الأعلى أي على مستوى المناطق والمدن وهو ما تمثل ببروز ظاهرة انشاء (مؤتمرات الاسناد والصحوة) في مناطق مختلفة من العراق بهدف حماية هذه المناطق من انعكاسات (الصراعات السياسية)، وقد نهج القائد التالي الجنرال (بيترايوس) نهجا مقاربا أو متمما له مع تعديلات ملحوظة تمثلت باعتماد مبدأ تسليح العشائر لاعتقاده، رغم خطورة الأمر، أن هذا الإجراء سيكون كفيلا بتخفيف درجة العنف، وفي الجدول رقم (()) تبويب لماهية (معايير الأداء) التي تم الإتفاق عليها بين الحكومة العراقية والإدارة الأميركية وقد تم الاشارة الى هذه المعايير في رسالة وجهتها وزيرة الخارجية السابقة (كوندليزا رايس) الى السيناتور الديمقراطي (كارل ليفن) في ابريل (())[16].

معايير الاداء (Benchmarks) المتفق عليها بين الحكومة العراقية والاد الاميركية حول التقدم على صعيد المسار السياسي *

ت	المعيار
1	تشكيل لجنة للمراجعة الدستورية.
2	اصلاح قانون اجتثاث البعث.
3	تشريع قانون لتوزيع عائدات النفط بين مختلف المكونات الاجتماعية.
4	تشريع قانون لتنظيم الاقاليم ومناطق (نصف حكم ذاتي) semi-autonomous regions.
5	تشريع قانون يهيء لانتخابات محلية وانشاء مجالس محافظات جديدة لتعزيز دور السلطات المحلية.
6	تشريع قانون العفو العام.
7	تشريع قانون لنزع سلاح الميليشيات وحصره بالدولة والحكومة.
8	تشكيل لجان دعم ثقافية واعلامية واقتصادية واجتماعية ساندة لخطة امن بغداد.
9	تجهيز ثلاث الوية مدربة لدعم خطة أمن بغداد.
10	منح القادة العراقيين الصلاحيات الكافية لتنفيذ هذه الخطة ولاتخاذ القرارات التكتيكية بالتشاور مع القوات الاميركية لكبح جماح التمرد.
11	ضمان اداء القوات العراقية في تنفيذ القانون بشكل عادل وشفاف.
12	ضمان ان خطة أمن بغداد لن توفر ملاذ امن لأي مجرم بغض النظر عن انتمائه الطائفي أو السياسي كما جاء في كلام رئيس الوزراء المالكي للرئيس الاميركي جورج بوش.
13	تخفيض مستوى العنف الطائفي في العراق وازالة سيطرة الميلشيات على المناطق المحلية
14	تأسيس مراكز أمن مشتركة في جميع مناطق بغداد.

[16] - Fareed Zakaria, What the Warriors Cannot Do; It's Time to Call Iraq's Leaders to Account, Newsweek, April 2, 2007.

15	زيادة عدد الوحدات العراقية القادرة على العمل بشكل مهني.
16	ضمان بأن حقوق الأحزاب، التي تمثل اقليات، محمية في مجلس النواب العراقي.
17	تخصيص وانفاق ١٠ بليون دولار من عائدات النفط على مشاريع اعادة الاعمار على الخدمات الضرورية بشكل عادل.
18	ضمان أن السلطات العراقية لا توجه تهم باطلة لأعضاء بارزين في قوات الشرطة والجيش.

وقد عملت الحكومة العراقية على تنفيذ بعض هذه المعايير وبما انعكس فعلا على الواقع الامني الذي شهد انموذجا جديدا اختلف عن السابق تمثل في تراجع وتيرة العنف في العراق بشكل عام وبغداد بشكل خاص، ويمكن الإطلاع على الرسم التالي الذي يبين (بحسب الأرقام) تراجع مستوى العنف (عدد الضحايا في كل شهر) من خلال مقارنته مع سنوات سابقة( ).

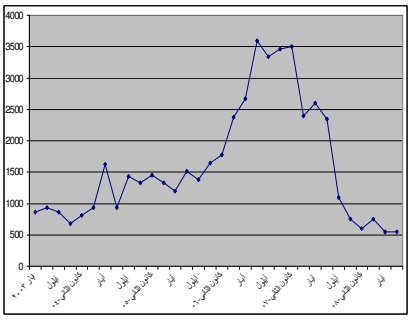

المبحث الثالث: توقع الخيارات السياسية الأميركية: توظيف التحليل التركيبي

مثل موضوع الاتفاقية الأمنية العراقية – الأميركية التي تم توقيعها بين الجانبين أواخر العام مثار جدل واسع على الصعيدين الرسمي والشعبي نظرا لما أثارته من مظاهر قلق تبدو في كثير من الأحيان مشروعة ومنطقية كونها تتصل بوجود القوات الأميركية خلال السنوات الثلاث القادمة منذ تاريخ توقيعها وطبيعة العلاقة بينها والحكومة العراقية فضلا عن أن المحور الأكثر اثارة للقلق والذي كان يمثل نقطة خلاف شديدة في مسار المفاوضات التي جرت خلال أشهر طويلة تمثل في مدى خضوع أفراد القوات الأجنبية لأحكام القانون العراقي، على الرغم من أن بنود الاتفاقية أوضحت بشكل لا يمكن اغفاله الحالات التي ستخضع لاحكام القانون الجنائي العراقي، الا أن القلق يبقى كامنا في احتمالية تأويل وتفسير بعض النصوص بشكل يحدد أبعاد الارادة الأميركية .

ولعل الشيء المتفق عليه في موضوع الاتفاقية، أن هذه الأخيرة مثلت مسعا أميركيا للخروج بعائد استراتيجي بعد مضي خمس سنوات من الحرب المستمرة على الرغم من أن مشروعها السياسي مر بمراحل مختلفة استخدمت فيه تكتيكات تدريجية حكمتها في أحيان

[17] - Michael E. O'Hanlon and Jason H. Campbell, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, the Brookings institute, Washington, published in August, 2008.

كثير طبيعة البيئة المتغيرة في العراق وفي أحيان أخرى نوعية الحراك السياسي الاقليمي، بحيث بدا أن الاستراتيجية الأميركية باتت واقعة تحت ضغوط البيئتين العراقية والاقليمية فضلا عن ضغوط البيئة الداخلية الأميركية نفسها التي شهدت تحولات على صعيد تراجع مؤشرات تأييد الحرب مقابل تصاعد الأصوات الداعية للانسحاب نتيجة التكاليف البشرية والمادية التي باتت تمثل عبئا على كاهل الاقتصاد الأميركي.

ومن خلال الاستعراض الذي تقدم في المبحث السابق لمسار الاستراتيجية الاميركية في العراق وتحولاتها، يبقى السؤال مطروحا، ماذا بعد؟، ماهي مسارات الاستراتيجية الأميركية المقبلة بعد توقيع الاتفاقية الأمنية، وربما الاجابة على هذا السؤال تستلزم التعرف على السيناريوهات المحتملة التي من المتوقع أن تستقر الاستراتيجية الأميركية على أحدها لاسيما مع مجيء إدارة ديمقراطية الى البيت الأبيض قد تختلف في بعض المفاصل على صعيد الرؤية السياسية الخارجية عن سابقتها الجمهورية، مع ضرورة التذكير بأن لكل سيناريو مجموعة من الشروط المادية الموضوعية التي تحكمه مثل الحراك السياسي الدولي والتبدل في موازين القوى وطبيعة الشروط السائدة في الاقتصاد الاميركي ونوعية السياسة الخارجية الأميركية في ظل الادارة الديمقراطية وترتيبها لسلم الأولويات وهل أن الحرب الحقيقية هي في العراق أم في افغانستان.

ولعل أهم هذه الشروط هو مدى التقاطع أو الانسجام في التوجهات السياسية لكلا البلدين اذ من الممكن أن لا ترغب الولايات المتحدة في تمديد الاتفاق في الوقت الذي يحتاج العراق فيه الى تمديده، وعليه فأن أي محاولة لتصور السيناريوهات المستقبلية ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار الشروط والمتغيرات الفاعلة على صعيد البيئتين العراقية والأميركية فضلا عن البيئتين الاقليمية والدولية، فالمستقبلات البديلة لكل بيئة قد تتقاطع أو تلتقي مع مستقبلات البيئة الأخرى وهو ما يعني أن طبيعة التطور والتغيير في هذه الفواعل هو الذي سيحدد الشكل العام للسيناريوهات القادمة، وبشكل عام نجد أن السيناريوهات المتعددة لكل بيئة والتي ستحدد مستقبل الوجود الأميركي من جهة ومستقبل العراق من جهة أخرى هي المبينة في الشكل القادم، اذ تم تحديد المتغيرات الممكنة وفق طريقة (التحليل المورفولوجي) والتي تقوم على تحديد متغيرات الدراسة وتشخيص مدى التقاطع أو التوافق ما بين هذه المتغيرات مع بعضها وكيف أن التنوع في هذه المتغيرات هو الذي يصنع الصور المتعددة (المحتملة والممكنة) للمستقبل، ويتم وضع المتغيرات الرئيسة بشكل أفقي أما المتغيرات الفرعية التي تمثل الصور الاحتمالية لكل متغير رئيس فيتم ادراجها بشكل عمودي، فمثلا أن متغير البيئة الأمنية العراقية من الممكن أن تتحدد صورته في المستقبل بعدة احتمالات: احتمال أن تتصاعد قدرة الحكومة في تولي الملف الأمني، احتمال أن تستمر الاخفاقات في تولي وإدارة الملف الأمني

وأيضا ثمة إحتمال لأن يحدث تطور جزئي في القدرات الامنية، وجميع هذه الاحتمالات للمتغير الرئيس يتم ادراجها بشكل عمودي في الجدول باعتبارها الصور الاحتمالية المتعددة له، ويتم مطابقة كل واحدة من هذه الصور مع نظرائها في المتغير الرئيس الاخر، والجدو التالي يضم المتغيرات الرئيسة اضافة الى الصور الاحتمالية لكل متغير :

البيئة الأمنية العراقية	البيئة السياسية العراقية	البيئة الاقليمية	البيئة الداخلية الأميركية	الحراك السياسي الدولي	القرار العسكري الأميركي	مستقبل العراق
تصاعد في قدرات الحكومة في تولي الملف الأمني	اتفاق القوى السياسية على أجندة عمل مشتركة	تصاعد نفوذ دول الجوار في التدخل في الشأن العراقي	مصاعب اقتصادية وزيادة في حجم تكاليف الالتزام العسكري في العراق	صعود قوى جديدة في الساحة الدولية تهدد المكانة الأميركية	الانسحاب خلال شهرا	ضى سياسية
اخفاقات متكررة في تولي الملف الأمني	استمرار الخلافات السياسية حول قضايا متعددة	اتفاق دول الجوار على مساعدة العراق لبناء قدراته دون التدخل في شؤونه	تبني سياسة جديدة فحواها ان الحرب ضد الارهاب تكمن في افغانستان	بقاء الحراك الدولي ضمن التوازنات الحالية حيث سيطرة نسبية أميركية على القرار الدولي	البقاء في العراق لثلاث سنوات	انقسام واقاليم
تطور جزئي في قدرة الحكومة على تولي الملف الأمني	تصاعد المطالبة بالفدرالية من قبل بعض القوى ورفض القوى الأخرى لها	تطور تدريجي في قدرة العراق على تقليص نفوذ دول الجوار	مسعى أميركي للحفاظ على سيطرتها على المناطق الحيوية في العالم رغم كلفها	تراجع حاد في قدرة الولايات المتحدة على ضبط التفاعلات الدولية	تمديد الوجود العسكري بعقد اتفاق للتمديد	وحدة وطنية
		استمرار حالة التحدي الايراني للنفوذ الاميركي في الاقليم	تصاعد في قدرة الاقتصاد الاميركي على الاداء			

جدير بالذكر، أنه سبق وأن أصدر مركز الشؤون العالمية (center for global affairs) التابع لجامعة نيويورك دراسة مثيرة للجدل اعدت في ربيع عام الا انها لم تنشر الا بداية شهر اغسطس من نفس العام، والدراسة خصصت للبحث في مستقبل العراق بعد انسحاب القوات الاميركية مع بداية عام حتى ان الدراسة حملت عنوان (العراق بعد عام) (Iraq post 2010) ( )، ولعل اختيار العام المذكور هو نوع من التصور السياسي للقائمين على الدراسة مبني على أساس التقارير الاميركية نفسها التي تتحدث عن امكانية بلوغ القوات الامنية العراقية الجاهزية التامة لتولي الملف الامني في كامل البلاد مع اقتراب العام المذكور الأمر الذي يستدعي بداية الاستعداد الاميركي للانسحاب.

[18] - Richard Bulliet,, Steven Cook, Douglas Dillon, Iraq post - 2010, center for global affairs, New York University, Number (1), Spring – 2007.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل العراق، اعتمد كل سيناريو على مجموعة من المتغيرات المؤثرة تخص طبيعة القوى السياسية ومدى توافقها مع بعض فضلا عن تأثير دول الاقليم في المشهد العراقي.

والسيناريو الأول الذي قدمته الدراسة كان عنوانه **(دكتاتورية الوحدة الوطنية)** وافترض هذا السيناريو ان مجتمعا متنوع(مثل العراق سوف لن يوفق في الوصول الى مشروع سياسي للتعايش المشترك مبني على أساس احترام الاستحقاقات الديمقراطية خصوص(مع انسحاب القوات متعددة الجنسية ولتجنب الوصول الى الأسوأ وهو الحرب الاهلية فان الحل الأمثل يكمن في بروز قائد عسكري لا يخضع لتأثير قوى خارجية يفرض سيطرته المطلقة مغيباً بذلك اليات الحل السياسي التشاركي واعتماد ادارة عسكرية مباشرة لشؤون البلاد، هذا وافترضت الدراسة ان هذه السيطرة المطلقة ستكون انتقالية لحين التمكن من بناء عقد سياسي–اجتماعي يسمح بعودة الحياة الدستورية دون ان تأخذ شكلا متطرفا، وقد استوحت الدراسة مجموعة من الأمثلة التاريخية المشابهة لوقائع هذا السيناريو مثل سيطرة الزعيم (عبد الكريم قاسم) على العراق بعد قيام الجمهورية، وظهور الجنرال (جوزيف بروز تيتو) في يوغسلافيا السابقة كقائد عسكري منع تشظي البلاد، وأيضا ذكرت الدراسة دور (محمد رضا بهلوي) شاه ايران في ادارة البلاد على وفق طابع عسكري مع تهيئة المجتمع بشكل تدريجي للحياة البرلمانية.

السيناريو الثاني كان عنوانه (الفوضى المسيطر عليها) (contained mess) وافترض هذا السيناريو ان البلاد ستعيش واقع الحرب الاهلية لعدم وجود قوة عسكرية منفردة قادرة على ضبط قوة الأطراف المتصارعة وبدلا من ذلك سيكون هناك دول اقليمية تعمل على تغذية الاطراف المتعددة لخوض هذه الحرب بالنيابة عنها ومنعها من الوصول اليها، ويشير هذا السيناريو الى ان الفوضى العراقية الداخلية ستبقى مقيدة ضمن حدوده بسبب من نجاح القوى الاقليمية في فرض حالة من التوازن الميداني بين الأطراف.

أما السينايو الثالث وهو الاخير فكان عنوانه (انتشار العدوى) (contagion) وهو الأسوأ ليس بالنسبة للعراق فحسب بل لدول الأقليم أيضا اذ تؤدي الفوضى العارمة وانتشار الافكار الراديكالية وعدم القدرة على ضبط الحدود اضافة الى تدفق موجات من الهجرة البشرية من العراق الى انتقال حالة العنف الى الدول المجاورة وان كان بمستويات وأبعاد مختلفة وفي هذه الحالة يكون كلا من العراق والاقليم واقعان تحت رحمة العنف السياسي. هذه هي مجمل الافكار الرئيسة التي قدمتها الدراسة ويبدو ان السؤال الذي لا ينفك يتردد بين السطور هو ما الذي يمكن إستنتاجه من هذه القراءة الاولية ؟

أن الشي الواضح في جميع هذه السيناريوهات أنها بنيت على أساس مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي، أي أن الانسحاب الأميركي هو الذي سيرسم طبيعة المشهد العراقي، أما ما نحاول ان نقدمه هنا فهو عملية تتضمن: ما هي السيناريوهات المحتملة والممكنة (Potential and Possible Scenarios) في ظل الاتفاقية الامنية وكيف أن الوضع العام في العراق والاقليم والعالم هو الذي سيحدد طبيعة هذا الوجود، وعلى هذا الأساس وبالاعتماد على المخطط الذي قدمناه بخصوص العوامل الأكثر تأثيراً في كل بيئة يمكن أن نحدد مجموعة من السيناريوهات كل منها يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تتوافق ولا تتقاطع مع بعضها .

- سيناريو انسحاب القوات الأميركية خلال شهر.

ويفترض هذا السيناريو أن الولايات المتحدة تقرر سحب جنودها ضمن المدى الزمني الذي حددته الادارة الديمقراطية وهو ( ) شهراً أو أكثر بقليل على اعتبار أن مجموعة من الظروف سوف تملي تأثيرها في هذا السيناريو مثل تراجع فاعلية الاقتصاد الأميركي والاتجاه نحو اصلاح داخلي للاوضاع الاجتماعية التي تفاقمت خلال الحكم الجمهوري ورغبة واشنطن في تقليل الكلف العسكرية اضافة الى تبني رؤية جديدة للسياسة الخارجية تقوم على الخروج من المناطق المضطربة والشروع بتبني نهج سياسي يهدف الى اصلاح التشوهات التي لحقت بصورة أميركا في أنظار شعوب العالم ولاسيما العالم الاسلامي بسبب من ممارسات الادارة السابقة، ويمكن الاطلاع على الشكل التالي الذي يبين طبيعة العوامل المؤثرة (المتغيرات) في هذا السيناريو عراقيا واقليميا ودوليا، وهذه العوامل تم تمثيلها باللون الرمادي وبما يوضح كيف أن تلاقي العوامل (المتغيرات) المشار إليها مع بعضها يقدم لنا صورة كلية عن هذا السيناريو .

كما يفترض هذا السيناريو أن الادارة الديمقراطية الجديدة ستعمل على تطبيق فرضيتها التي سبق وأن طرحتها في برنامجها الانتخابي من انها ستعيد الجنود الاميركيين الى بلادهم، وللديمقراطيين أكثر من موقف عبروا فيه عن تقاطعهم مع الادارة الجمهورية بخصوص كيفية معالجة الملف العراقي وأولى مظاهر الافتراق في الرؤى السياسية تبدى مع تشكيل مجموعة دراسة العراق (Iraq study group) في عام التي أصدرت تقرير عرف بتقرير (بيكر-هاملتون) والذي بين أن الديموقراطيين يعتمدون استراتيجية الدبلوماسية الدولية في حل الازمة بدلا من الركون الى القوة المسلحة ويؤمنون ان الحل ليس في العراق بل على أطرافه من خلال فتح أبواب خلفية لمناطق الاحتقان في السياسة الخارجية الأميركية وهذا لا يتم الا من خلال مد قنوات حوار فعلية مع كل من ايران وسوريا باعتبارهما أكبر

قوتين تملكان تأثيرا في الملف العراقي وربما أكثر من الولايات المتحدة نفسها، وقد دعم الديمقراطيين هذه التوصيات فيما عارضها الجمهوريين ( ) .

ومن اجل ان يضع الديموقراطيين توصياتهم موضع التطبيق على أرض الواقع دون ان ينتظروا الوقت ليقدم البيت الابيض على ذلك، بادرت (نانسي بيلوسي) زعيمة الأغلبية الديموقراطية في مجلس النواب باجراء زيارة رسمية الى سوريا التقت خلالها الرئيس السوري وباسلوب دراماتيكي اوحت الى العالم ان الديموقراطيين مع مبدأ الحوار السياسي مع سوريا وليس الاستعداء العسكري أوالتهديد بفرض العقوبات والتلويح بالمحكمة الدولية اللبنانية، ولعل هذا التوجه السياسي يعطي الانطباع بحقيقة فلسفة السياسة الخارجية التي يعتقد بها الديمقراطيين والتي تتمحور حول ضرورة تقديم الدبلوماسية والاطار السياسي على الاستراتيجية العسكرية، فإعتراض الديموقراطيين المستمر على استمرارية الوجود العسكري ليس بسبب النفقات المادية والبشرية فحسب بل من احساسهم بان القوة المسلحة لا يمكن أن تسهم في حل الأزمة العراقية بل على العكس قد تضاعف من مشاعر العداء الداخلي، وعلى حد رأي (باراك اوباما) " ان وجود القوات الأميركية في العراق يعمل كمغناطيس جاذب لكل الارهابيين في العالم وأن الحل يكمن في الخروج المبكر من هذا البلد " ( )، لاسيما وأن الرئيس اوباما يعتقد ان الحرب الاميركية في العراق هي الحرب في المكان الخاطئ وان الحرب الحقيقية هي التي تجري في افغانستان وتحتاج الى دعم وتاييد لانها تكلف اقل مما يكلفه العراق، انها بصراحة اعادة تحديد الخيارات السياسية للادارة الجديدة.

ولو ألقينا نظرة سريعة على الفوارق الكامنة ما بين البرامج الانتخابية لكل من المرشحين الجمهوري (جون مكين) والديمقراطي (باراك أوباما) خلال حملة الانتخابات في العام الماضي، سنتمكن من ان نحدد طبيعة الافتراق ما بين الحزبين في كيفية تصريف السياسة على المستوى الداخل والخارج ( ) .

البرنامج الانتخابي لمكين وأوباما

مكين	اوباما
زيادة عدد القوات الأميركية في العراق	تكثيف مكافحة الارهاب في باكستان وافغانستان
دعم الجيش لمحاربة الارهاب والتطرف	الانسحاب من العراق بحلول عام) "
الضغط على ايران من دون مفاوضات	التفاوض مع ايران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا
عزل سوريا وحزب الله وحماس	ادخال الولايات المتحدة مجددا في بروتوكول كيوتو
اصلاح سياسة الهجرة	تخفيض الضرائب بالنسبة للفقراء وزيادتها على

[19] - The herald tribune, Iraq under study of congress, 6 January, 2007.
[20] - Newsweek, 16 April 2008.
[21] - Agency France Press, 22 October 2008, www.afp.com.

	الاغنياء
خفض الضرائب ومراقبة الاتفاق الصحي	وضع نظام العناية الصحية للجميع
تحديث نظام الاسلحة الاميركي	مكافحة الفقر في العالم

وثمة نقطة مهمة لابد أن نذكرها بهذا الصدد وهي ان الديموقراطيين، قبل تطبيق الاستراتيجية الأميركية الجديدة وتطوير معايير الاداء السياسي للحكومة العراقية، لا يؤمنون بقدرة الحكومة العراقية على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الجديدة، فهم يرونها حكومة عاجزة لايمكنها أن تحقق مشروعا سياسيا وأن بقاء القوات الأميركية في العراق لا يقدم زخما أضافيا للعمل الداخلي بقدر ما يعمل على تراخي الأداء وضعف المبادرة، فطالما أن الحكومة العراقية والفرقاء من مختلف الكتل السياسية يدركون أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تغادر بهذه السهولة وانها أصبحت ملتزمة برعاية العملية السياسية عندئذ لن يتوفر لهؤلاء الفرقاء أي حافز للعمل على تقليص مساحة الخلاف فيما بينهم، والحل في نظر الديموقراطيين هو اعتماد خيار جدولة الانسحاب، وقد أشارت صحيفة (كريسشيان ساينس مونيتور) الى أن الديموقراطيين يرون جملة مكاسب في خيار الانسحاب أهمها أنه سيقدم رسالة صادقة للفرقاء السياسيين في العراق أن الولايات المتحدة بعد أشهر معدودة سوف لن تكون موجودة من أجل المساهمة في حل الخلافات وهو ما سيضطرهم للعمل على تحقيق اتفاق داخلي لتجنب حرب أهلية أكثر عنفا خصوصا في ظل عدم جاهزية القوات الأمنية على فرض النظام الامن والاستقرار في العراق وعدم وجود قوة عسكرية أخرى قادرة على ملء الفراغ، وربما هذا هو الهدف الأهم الذي يعتقد الديموقراطيين انه بالامكان تحقيقه من خلال اعتماد خيار الانسحاب ([22]).

كما تجدر الاشارة الى أن مجيء ادارة ديمقراطية الى البيت الأبيض بعد سنوات من حكم المحافظين الجدد قد يقدم رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأميركية وبالأخص فيما يتعلق بالشأن العراقي، على اعتبار أن الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق استلهمت دوافعها ورؤها من فكر المحافظين الجديد الذين طبعوا الاستراتيجية الأميركية المعاصرة والسياسة الخارجية بطابعهم الخاص، وهو ما قد يعطي الانطباع ان الديمقراطيين سيختلفون عن أسلافهم في كيفية التعامل مع الشأن العراقي.

– انسحاب القوات الاميركية ضمن السقف الزمني للاتفاقية.

وهذا السيناريو يفترض تحقق الانسحاب خلال ثلاث سنوات على الرغم من قدوم ادارة جديدة الى البيت الأبيض يبدو أنها تختلف في كثير من المفاصل عن الادارة السابقة ولاسيما على مستوى السياسة الخارجية، وقد يكون تحقق هذا السيناريو مرتهن بتوفر مجموعة من الظروف والشروط الموضوعية والذاتية، كأن يكون هناك تلاقي عراقي أميركي حول الحاجة الى استمرار العمل بهذه الاتفاقية بسبب من تطورات على الصعيد الاقليمي مثل تنامي خطر دول الجوار في التدخل في الشأن العراقي ورغبة الادارة الأميركية في ضبط الاستقرار

[22] - Christian Science Monitor, 19 March, 2007.

العراقي للحفاظ على المصالح الحيوية لها في المنطقة خصوصا وأن العراق مؤهل للعب دور إقليمي، وتزداد إحتمالات تحقق هذا السيناريو مع تضاعف القيمة التأثيرية لقوى سياسية صاعدة مثل روسيا والصين التي تسعى للدخول بقوة الى المنطقة ومنافسة النفوذ الأميركي.

وتقوم فرضية هذا السيناريو على أنه من الضروري ان نأخذ بنظر الاعتبار ملامح الثبات في الاستراتيجية الأمريكية التي لا تتأثر بأي كان الفائز من المرشحين للرئاسة، فابتداء سيكون من الصعب على صانع القرار الأمريكي التخلي عن الفرص الاستراتيجية المتاحة في العراق، لاسيما مع الثمن الكبير المدفوع صحيح ان الديمقراطيين وهم في ط المعارضة اقل اهتماما بالانغماس في الوضع العراقي من الجمهوريين، لكن استحقاقات توازن القوى وأهمية الحفاظ على الهيبة الأمريكية، ستكون عوامل أساسية في كبح أي توجه غير عقلاني أو متسرع وهم في سدة الحكم.

فمن المعروف ان لدى الولايات المتحدة قواعد عسكرية تنتشر في عشرات البلدان، وتتحدد حجومها ونوعياتها وأدوارها بحسب طبيعة التهديدات والرؤية الاستراتيجية الأمريكية للعلاقات الدولية، وبشكل عام يتفق الحزبان على ان أمريكا يجب ان تسعى للبقاء كقوة عظمى وحيدة أو رئيسة، ولذلك هي توجه انتشارها العسكري انطلاقا من ذلك والشرق الأوسط يعد منطقة حيوية جدا لاستمرار الزعامة العالمية لأمريكا، فهو يضم اكبر خزين من الطاقة في العالم، الأمر الذي يمنح الأمريكيين القدرة على التأثير في اقتصاديات القوى المنافسة الرئيسة، مثل أوروبا والصين واليابان، أو إجبارها على الدخول في مساومات تخدم الترتيبات الأمريكية التي تحفظ لها قصب السبق، ولأن لدى الأمريكيين خزينا استراتيجيا أساسيا من الطاقة، فهم اقدر تكيفا على التعامل مع تقلبات السوق الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي.

وثمة عوامل أخرى قد تقدم نفسها كحوافز لبقاء الديمقراطيين في العراق أطول من المدة التي سبق وأن حددوها وهي أن الشرق الأوسط يمثل منطقة ممانعة أساسية أمام فكر وثقافة العولمة وانتشار النموذج الليبرالي والديمقراطية واقتصاد السوق، وقد كان الدخول الأمريكي إلى العراق بداية مرحلة جديدة في التعاطي الأمريكي مع هذه المنطقة المعزولة قيميا وثقافيا عن النظام العالمي بالطبع ان الموانع والعراقيل التي واجهها المشروع الأمريكي لعبت دورا في إضعاف اندفاعه وكبح جموحه وتغيير تكتيكاته، إلا ان أمريكا استراتيجيا تجد نفسها اقرب إلى دعم تأسيس النظم الديمقراطية انطلاقا من فرضيات عديدة، منها ان بناء السلام والترتيبات البعيدة المدى تكون أكثر فعالية مع وجود نظم ديمقراطية.

اما الحافز الأخر فهو أن عدم واقعية الانسحاب من الناحية السياسية في الوقت الحاضر لا تكمن في التداعيات التي من الممكن أن يخلفها وراءه بل في مدى امكانية تحقيقه في غضون أشهر معدودة كما يأمل الديموقراطيين، فثمة مشكلة لوجستية تكتنف خيار

الانسحاب، وقد عبر عنها وزير الدفاع (روبرت غيتس) بقوله " الأمر لا يتعلق بالجنود وحدهم بل بملايين الأطنان من المعدات التي تعود للحكومة الأمريكية فضلا عن أمور أخرى"، فيما أشار مسؤول رفيع في وزارة الدفاع بشكل صريح بأنه " إذا اضطررنا للرحيل بسرعة، فذلك قد يتضمن ترك القسم الأساسي من العتاد والتجهيزات في العراق " ([23])، لهذا يجزم البعض من الجنرالات بأن الأمر يتطلب تسعة أشهر للانسحاب من دون معدات وسنتين للانسحاب مع المعدات، ولا نعتقد أن الديموقراطيين غافلين عن هذه الحقيقة بل هم على وعي تام بها، وربما أن اصرارهم على خيار الانسحاب في (الفترة السحرية) التي حددوها كان مرتبطاً بشعارات انتخابية من أجل استثمارها في الانتخابات الرئاسية، اذ كانوا مدركين ان الناخب الاميركي اختار أن تكون لهم الاغلبية في الكونغرس من أجل اعادة الجنود الى وطنهم لذا حاولوا قدر الامكان توظيف هذا المناخ النفسي لمصلحتهم من خلال مخاطبة مطالب الناخبين، وهذا هو البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي من اجل العودة مرة اخرى للبيت الأبيض.

وعلى هذا الأساس نجد أن المتغيرات الأكثر تأثيرا والتي تحكم تحقق هذا السيناريو يمكن تمثيلها في الجدول الاتي:

البيئة الأمنية العراقية	البيئة السياسية العراقية	البيئة الاقليمية	البيئة الداخلية الأميركية	الحراك السياسي الدولي	القرار العسكري الأميركي	مستقبل العراق
تصاعد في قدرات الحكومة في تولي الملف الأمني	اتفاق القوى السياسية على أجندة عمل مشتركة	تصاعد نفوذ دول الجوار في التدخل في الشأن العراقي	مصاعب اقتصادية وزيادة في حجم تكاليف الالتزام العسكري في العراق	صعود قوى جديدة في الساحة الدولية تهدد المكانة الأميركية	الانسحاب خلال ١٦ شهراً	فوضى سياسية
اخفاقات متكررة في تولي الملف الأمني	استمرار الخلافات السياسية حول قضايا متعددة	اتفاق دول الجوار على مساعدة العراق لبناء قدراته دون التدخل في شؤونه	تبني سياسة جديدة فحواها ان الحرب ضد الارهاب تكمن في افغانستان	بقاء الحراك الدولي ضمن التوازنات الحالية حيث سيطرة نسبية أميركية على القرار الدولي	البقاء في العراق لثلاث سنوات	انقسام واقاليم
تطور جزئي في قدرة الحكومة على تولي الملف الأمني	تصاعد المطالبة بالفدرالية من قبل بعض القوى ورفض القوى الأخرى لها	تطور تدريجي في قدرة العراق على تقليص نفوذ دول الجوار	مسعى أميركي للحفاظ على سيطرتها على المناطق الحيوية في العالم رغم كلفها	تراجع حاد في قدرة الولايات المتحدة على ضبط التفاعلات الدولية	تمديد الوجود العسكري بعقد اتفاق للتمديد	وحدة وطنية
		استمرار حالة التحدي الايراني للنفوذ الاميركي في الاقليم	تصاعد في قدرة الاقتصاد الاميركي على الاداء			

– سيناريو تمديد الاتفاقية الأمنية أبعد من ذلك.

ويفترض هذا السيناريو أن الادارة الأميركية وإن كانت ديمقراطية الا أنها تدرك أن ثمة مصالح حيوية لا يمكن التخلي عنها بهذه السهولة وأن الوجود العسكري في العراق سيكون خط أمامي مهم للدفاع عن هذه المصالح سواء في الأقليم أو على مستوى العالم، فللولايات المتحدة مصالح حيوية في اقليم الشرق الاوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، ولعل الوجود الاميركي في العراق

[23] - New York times, Gates says: we can't withdraw in one year and half, 8 September, 2007.

يعطي الاستراتيجية فرصة الأسبقية في التأثير لصالح بناء ترتيبات اقليمية تنسجم وطبيعة هذه المصالح.

ويفترض هذا السيناريو أن الديمقراطيين سوف لن يفترقوا كثيرا عن المحافظين الجدد في رؤاهم حول ضرورة أن تلعب أميركا دورا قياديا على مستوى العالم وأنه من الضروري الالتزام قدر الامكان بالواقعية السياسية والتي تنظر إلى العلاقات الدولية بالأساس كصراع قوى ومصالح، ومن المحتمل أن يلتقي الديمقراطيين مع المحافظين الجدد في عدة نقاط أساسية هي:

– المناداة بان تلعب أمريكا دورا قياديا على الساحة الدولية مستغلة وضعها كقوة عظمى وحيدة في الفترة الراهنة مع الحفاظ على هذا الوضع والاستفادة منه لأكبر فترة ممكنة.

– يؤمن الديمقراطينين مثلما هو الحال مع المحافظون الجديد بأهمية أن تعمل الولايات المتحدة على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية من خلال سياستها الخارجية وأن تقرن مساعدتها وضغوطها على دول العالم المختلفة بتبنى هذه الدول للقيم الأمريكية وتنفيذها داخل مجتمعاتها ونظمها السياسية.

– أن أحد الركائز الأساسية لفكر المحافظين الجدد في الفترة الراهنة هو تمركزهم حول المصالح الأمريكية – الإسرائيلية بشكل مفرط– وقد عبر المحافظون الجدد عن هذه الرؤى في مواضع مختلفة من أهمها (مشروع القرن الأمريكي الجديد – New American Century) وهو مشروع أسس في عام ( ) للبحث في سبل دعم القيادة الأمريكية للعالم، ويرأسه (ويليام كريستول)، ويضم من بين الموقعين على إعلان مبادئه الأساسي مجموعة من كبار قيادات المحافظين الجدد وكبار رجال السياسة على رأسهم (ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وجيب بوش، وإليوت إبرام، وفرانسيس فوكوياما، ولويس ليبي، ودان كويل، وبول ولفويتز)) وفي هذا الاطار سبق أن روج المحافظون الجدد على موقع (القرن الأمريكي الجديد) وفي مجلة (ويكلي ستاندار()) وفي مناسبات أخرى عديدة لفكرة أن تقوم أمريكا بغزو العراق والإطاحة بنظام صدام وبناء دولة جديدة يمكن الاعتماد عليها بشك كبير كمركز ثقل سياسي في المنطقة، وذلك لحماية أمن وسلامة إسرائيل وحماية وضمان وصول أمريكا إلى نفط الشرق الأوسط ومن ثم تنطلق الولايات المتحدة من العراق الجديد لبسط نفوذها على المنطقة وفرض تحولات سياسية داخلية على دول المنطقة الرئيسة وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية، والضغط على سوريا وإيران، وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتقليل اعتمادها على نفط المملكة العربية السعودية ( ))) وبذلك يعتبر غزو العراق بالنسبة للمحافظين الجدد عبارة عن خطوة أولى على طريق طويل ينتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله، وفي هذه النقطة بالذات يمكن ايجاد الكثير من مفاصل الالتقاء مع الحزب الديمقراطي.

فضلا عن ذلك تؤمن الاستراتيجية الاميركية برؤية ن العراق ما زال بلدا ناشئا لم يقف على قدميه بعد، وسيستمر الحال كذلك لسنوات مقبلة، مما يعزز الحاجة لوجود طرف يمد مظلته

---

[24] - http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm.

* **أعلن سكرتير اتحاد روسيا وبيلاروسيا (بافل بورودين) أن البلدين وقعا في الثاني من تشرين الثاني من عام اتفاقا يقضي باقامة نظام موحد للدفاع الجوي.**

الأمنية لردع أي تهديدات محتملة، كما ترى، ويشاركها الكثير في هذه الرؤية ن مراكمة ممارسات انتخابية لتداول السلطة تكون ضرورية ومناسبة لترسيخ العملية الديمقراطية ولجم أي محاولات للارتداد عنها، ولبناء مؤسسات الدولة الراسخة وإنهاء القوى الخارجة عنها المنازعة لها حقها في استخدام وحيازة القوة.

ولعل تحقق فرضية هذا السيناريو مرتبط بتوفر مجموعة من الشروط الداعمة ربما اهمها تنامي نفوذ ايران في عموم الشرق الأوسط، وتنامي الحركات الراديكالية في الاقليم الامر الذي يعزز من حاجة الولايات المتحدة الى بقاء طويل الامد في العراق من اجل دعم عملية التغيير السياسي والثقافي في العالم العربي والاسلامي من خلال العودة الى مشروع (الشرق الاوسط الكبير) القائم عل (نشر الديمقراطية)، وإصلاح أو تغيير النظم السياسية، كما تزداد الحاجة الأميركية الى هذا الوجـ بسبب من الحراك الدولي المتغير الذي أفرز الكثير من القوى البازغة التي أخذت تتعاظم قيمتها التأثيرية في عدد من الأقاليم، ولعل الصعود الروسي مثال على هذا الحراك الدولي خصوصا مع تنامي التقاطعات السياسية بين الجانبين الأميركي والروسي حول جملة من القضايا التي تعبر عن إحياء التنازع السابق حول القيادة العالمية مثل: قضية التعامل مع الملفات النووية لكل من كوريا الشمالية وايران، قضية التنافس حول منطقة قزوين، ولعل الحرب الروسية – الجورجية الأخيرة هي انموذج لهذا التنافس، فضلا عن أن القضية الأكثر اثارة للجدل بين الطرفين هي قضية الدرع الصاروخي الأميركي والمشروع الروسي المضاد له والذي بات يعيد للأذهان سباق التسلح ما بين الطرفين فترة الحرب الباردة *.

ولعل هذه التطورات الدولية والاقليمية ستدفع بالولايات المتحدة الى مواصلة السعي لبناء قاعدة سياسية – عسكرية في العراق كأمر حتمي تفرضه دواعي التحرك نحو الامساك بخيوط التفاعل الدولي من خلال السيطرة على أهم المفاصل في العالم اليوم تتيح لها العمل على التدخل في تحديد مسارات التطورات الدولية وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض واحتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة من خلال **الاستيلاء على اقاليم مفصلية في علاقات القوى تكون قريبة من منافسيها المحتملين** (مثل: روسيا، الهند والصين وحتى ايران) ونشر منظومة أسلحة وقواعد عسكرية واستخباراتية فيها لتكون قواعد هجوم ودفاع متقدم عن مصالح الولايات المتحدة، والعراق واحد من هذه المفاصل الاستراتيجية ان لم يكن أهمها، وعليه يبين الجدول التالي المتغيرات التي من المحتمل أن تحكم وقوع هذا السيناريو.

البيئة الأمنية العراقية	البيئة السياسية العراقية	البيئة الاقليمية	البيئة الداخلية الأميركية	الحراك السياسي الدولي	القرار العسكري الأميركي	مستقبل العراق
تصاعد في قدرات الحكومة في تولي الملف الأمني	اتفاق القوى السياسية على أجندة عمل مشتركة	تصاعد نفوذ دول الجوار في التدخل في الشأن العراقي	مصاعب اقتصادية وزيادة في حجم تكاليف الالتزام العسكري في العراق	صعود قوى جديدة في الساحة الدولية تهدد المكانة الأميركية	الانسحاب خلال ١٦ شهراً	فوضى سياسية

اخفاقات متكررة في تولي الملف الأمني	استمرار الخلافات السياسية حول قضايا متعددة	اتفاق دول الجوار على مساعدة العراق لبناء قدراته دون التدخل في شؤونه	تبني سياسة جديدة فحواها ان الحرب ضد الارهاب تكمن في افغانستان	بقاء الحراك الدولي ضمن التوازنات الحالية حيث سيطرة نسبية أميركية على القرار الدولي	البقاء في العراق لثلاث سنوات	انقسام واقاليم
تطور جزئي في قدرة الحكومة على تولي الملف الأمني	تصاعد المطالبة بالفدرالية من قبل بعض القوى ورفض القوى الأخرى لها	تطور تدريجي في قدرة العراق على تقليص نفوذ دول الجوار	مسعى أميركي للحفاظ على سيطرتها على المناطق الحيوية في العالم رغم كلفها	تراجع حاد في قدرة الولايات المتحدة على ضبط التفاعلات الدولية	تمديد الوجود العسكري بعقد اتفاق للتمديد	وحدة وطنية
		استمرار حالة التحدي الايراني للنفوذ الاميركي في الاقليم	تصاعد في قدرة الاقتصاد الاميركي على الاداء			

وطبقا للشكل المبين، من الممكن أن يؤدي تحقق احد المتغيرين المتناقضين في ذات البيئة إلى أن يكون سببا في تحقق هذا السيناريو، مثلا من الممكن أن تصاعد قدرة الحكومة العراقية في تولي الملف الأمني أن يكون أحد المتغيرات التي تحقق السيناريو بنفس الدرجة التي من الممكن أن يحققها متغير التطور الجزئي في قدرة الحكومة العراقية في تولي الملف الأمني هذا في حال أن وجدت الحكومة العراقية أن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين تقتضي تمديد الوجود العسكري حتى أن كانت هناك سيطرة عراقية على الملف الأمني، وكذلك الحال بالنسبة لمتغير البيئة السياسية العراقية.

وبشكل عام نجد أنه من الممكن تخيل سيناريوهات عدة تعبر عن مستقبلات بديلة لاستشراف مستقبل خيارات السياسة الأميركية في العراق والأبعاد السياسية الإقليمية والدولية ذات الصلة الا أننا ارتأينا التركيز على أهم أو أوضح هذه السيناريوهات بعد أن بينا ان تحقق كل سيناريو هو رهن بتحقق المتغيرات الفرعية التي تتوافق مع بعض والتي تؤدي الى نشوئه .

الخاتمة.

يعد التوقع السياسي الغاية النهائية من دراسة الظواهر الاجتماعية من أجل تحقيق مبدأ الإستعداد التحسب والإستعداد لهذه الظاهرة فضلا عن معرفة المكاسب والمخاطر التي ينطوي عليها كل خيار من خيارات السياسة الخارجية مع الإشارة الى أن هذه الالية في التوقع يمكن أن تنطبق على أي مجال يتضمن مشروعا للتخطيط ، وقد بينا في هذا البحث كيف ان التوقع السياسي من خلال دراسة السياسة الخارجية الأميركية تجاه العراق والتي اتخذت من دالة الاتفاقية الأمنية المبرمة ما بين الطرفين قد اتاح للمراقب أو الباحث تصور الظروف والعوامل المؤثرة التي حددت صانع القرار بواحد من عدة خيارات سياسية مطروحة للتعامل معها.

وقد تم تطبيق دالة التوقع باستخدام طريقة التحليل التركيبي (المورفولجي) الذي حدد السمات العامة لكل سيناريو من خلال تشخيص المتغيرات المؤثرة بحيث تم رسم عدة صور احتمالية وكان من الممكن تصور العديد من السيناريوهات الأخرى إلا أن الغاية كان تحديد الخيارات الأكثر قربا للتحقق على اعتبار أن التحليل النهائي لهذه السيناريوهات قام بإهمال الخيارات المستبعدة الوقوع، ومن

خلال هذا التحديد أصبح بالإمكان تصور المخرجات النهائية للسياسة الخارجية الأميركية في تعاملها مع الملف العراقي من خلال دالة الإتفاقية الأمنية.